

إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية  
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال شفوي - أني

ضبط عملية تحصيل مداخيل المجالس الإقليمية من رسوم الفحص التقني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

لا يخفى عليكم الدور الذي باتت تضطلع به المجالس الإقليمية في شتى المجالات؛ الاجتماعية والاقتصادية وكل ما له علاقة بمصالح المواطنين، غير أن هذا الدور لا يوازيه رصد موارد مالية كافية وخاصة الموارد الذاتية. فإذا كان المشرع قد خص المجالس الإقليمية بمداخيل ذاتية ضعيفة من قبيل الرسوم المفروضة على رخص السياقة والفحص الفني للعربات إلا أن تداخل المصالح المكلفة بالتحصيل تضعف إلى حد كبير عملية التحصيل وإمكانية التتبع والمراقبة لهذه المداخيل.

ولذلك، نسألكم عما يلي:

- 1- ماهي التدابير التي تنوون القيام بها في حق مراكز الفحص التي تتهاون أو لا تقوم باستخلاص الواجبات المخصصة للمجالس الإقليمية؟
- 2- هل يوفر المركز المغربي للمصادقة (CMH) الإحصائيات اللازمة لمحاسبة مراكز الفحص التي لا تستخلص الرسوم؟
- 3- ألا تفكرون في استصدار مذكرة مشتركة بين الوزارة التي تشرفون عليها وبين القطاعين المكلفين بالداخلية والنقل لتكليف الخزينة بالاستخلاص على غرار رخص السياقة؛ مما سيسمح بضبط العملية ورفع الصبغة المادية عن الرسوم وبالتالي تحسين المداخيل وتوفير نفقات طبع وتخزين تلك الرسوم؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

واعمر عبد الرحيم